الذمُّ غير الصريح في العربية

م.د. قاسم كاظم العباديّ

مديرية تربية بابل

الملـخّـص

في اللُّغة العربيَّة أساليب تعبيريَّة يُفصحُ فيها المُتكلِّم للتعبير عن مشاعر انفعاليّة خاصَّة به منها أسلوب الذمّ، وفي هذا البحث نسلط الضوء على مفهوم الذمّ ولكن بصورته غير المُصرّح بها الذي يُقابل أسلوب الذمّ القياسيّ، فبعد التَّتبع في مؤلَّفات علماء العربيَّة متقدميهم ومتأخريهم تبيّن أنَّ هناك تراكيب كثيرة تعبِّر عن الذمّ بصورة غير صريحة تُفهم في سياقها التي وضعت فيه، ذكروها على أنَّها ذمّ ولكن لا تدخل ضمن أسلوب الذم الصَّريح القياسيّ، فلم يفردوا له باباً خاصَّاً.

الكلمات المفتاحية: الذمّ، غير الصريح.

Summary

In the Arabic language, there are expressive methods in which the speaker discloses to express his own emotional feelings, including the defamation method, and in this research we shed light on the concept of defamation, but in its unauthorized form, which corresponds to the standard defamation method. It expresses defamation in a non-explicit way that is understood in the context in which it was placed. They mentioned it as defamation, but it does not fall within the standard explicit method of defamation, so they did not devote a special chapter to it.

Key Words slander Indefinite

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده تعالى حمداً كثيراً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأصلي وأسلّم على أفصح مَن نطق بالضاد رسول الله مُحَمّد وآله الأطهار وعلى صحبه الأخيار.

وبعد:

تحمل اللغة العربية في كل تراكيبها مقاصد وأهدافاً، والذي يدلّ على هذه المقاصد والأهداف ويوضحها هو النسق اللغويّ الذي يتّبعه المتكلّم، ليُظهر القصد والهدف عن طريق اختياره تنظيم الكلمات في التراكيب اللغويّة داخل النسق اللغويّ، فيظهر المعنى دون لبس، وقد تعددت الأساليب اللغويّة بتعدد أغراض الخطاب، والعامل المشترك بين هذه الأساليب هو إيصال المعنى الذي يحمله التركيب اللغويّ.

وفي هذا البحث نحاول إظهار بعض الوظائف النحويّة التي تؤديها التراكيب اللغويّة لبيان الذمّ بصورة غير مصرّح بها، وسمتُه بـــ(الذمّ غير الصريح في العربيّة) من خلال تتبع آراء العلماء ونظرتهم الشمولية للغة وبعيداً عن الأسلوب القياسيّ الذي أفردوا له باباً خاصّاً في مؤلفاتهم أطلقوا عليه تسمية (أسلوب الذمّ).

يستهدف البحث آراء جملة علماء العربيّة المتقدّمين (معجميين وبلاغيين ونحويين) الذين أشاروا إلى الدلالة في ضوء التراكيب الفصيحة، فهو يفيد من الدرس اللغويّ في النظر إلى وظيفة التراكيب اللغويّة في دلالتها على الذمّ متلمّسًا الفكرة الوظيفيّة لها عندهم، إذ بيّن البحث دلالة الذمّ في بعض التراكيب في المعاجم العربيّة، ثم بيّن هذه الدلالة عند علماء البلاغة، وكيف تعاملوا معها من الجانب

البلاغي، لينتهي المبحث الأول ببيان الذمّ عند النحويين عمومًا (الصريح القياسيّ وغير الصريح). وجاء المبحث الثاني ليستظهر دلالة الذمّ في التراكيب اللغويّة التي أشار إليها علماء النحو المتقدمين؛ لاستجلاء رؤيتهم المؤسِسَة لهذا المفهوم وبيان قدرة اللُّغة والنَّحو على إيجاد الأجواء والظُّروف المُنَاسِبَة لإنجاح هذا المفهوم وديمومته، فضلاً عن بيان عبقرية اللغة وحذاقة النَّحويين في الإشارة إليه.

المبحث الأول

الذّمّ عند المعجميين والبلاغيين والنحويين

المطلب الأول: الذمّ عند المعجميين:

تدور دلالة الذمّ عند المعجميين حول مخالفتها دلالة الحمد أو المدح، ذكر الخليل (ت١٧٥هـ) أنّ «الذَمّ: اللَّوْمُ في الإساءة، ومنه التَذَمُّم، فيقال من التَّذَمُّم: قد قَضَيْتُ مَذَمَّةَ صاحبي، أي أَحْسَنْتُ أن لا أُذَمَّ»[١]، وقال ابن فارس (ت٣٩٥هـ): «الذَّالُ وَالْمِيمُ فِي الْمُضَاعَفِ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ كُلُّهُ عَلَى خِلَافِ الْحَمْدِ. يُقَالُ: ذَمَمْتُ فُلَانًا أَذُمُّهُ، فَهُوَ ذَمِيمٌ وَمَذْمُومٌ، إِذَا كَانَ غَيْرَ حَمِيدٍ»[٢].

وقال الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ): «ذمّ صاحبه ذمّاً ومذمّة وذمّمه. ورجل ذامّ وذمّام لأصحابه، وذميم وذمٌّ كحبٍّ ومذمم. وإياك والمذام والملاوم. وأذمَّ فلان وألام: أتى بما يذمّ عليه ويلام. وهو مذمّ: مليم. وبلوت فلاناً فأذممته: خلاف أحمدته»[٣].

والذمّ كما في لسان العرب هو «نقيض المدح. ذَمَّهُ يَذُمُّهُ ذَمّاً ومَذَمَّةً، فهو مَذْمُومٌ وذَمٌّ. وأَذَمَّهُ: وجده ذَمِيماً مَذْمُوماً. وأَذَمَّ بهم: تركهم مَذْمُومينَ في الناس؛ عن ابن الأعرابي. وأَذَمَّ به: تهاون. والعرب تقول ذَمَّ يَذُمُّ ذَمّاً، وهو اللوم في الإساءة، والذَّمُّ والمَذموم واحد. والمَذَمَّة: الملامة، قال: ومنه التَّذَمُّمُ. ويقال: أتيت موضع كذا فأَذْمَمْتُهُ أي وجدته مذموماً»[٤].

أمّا في الاصطلاح فالذمّ «بالفتح ضدُّ المدح، وهو قولٌ أو فعلٌ أو ترك قول أو فعل ينبئ عن افتضاح حال الغير وانحطاط شأنه»[٥].

ويتوسّع معنى الذمّ عند المعجميين في كثير من الألفاظ والتراكيب التي تشير دلالاتها إلى الذمّ، وهو ما يمكن أنْ نسميه بـ(الذمّ الصريح غير القياسيّ)، والمقصود به الذمّ الذي يكون مصَرّحًا به في التراكيب اللغويّة، لكنّه غير خاضع لضوابط أسلوب الذمّ القياسيّة التي وضعها العلماء، مثل (ذمّ، وهجا، واستقبح) وغيرها من الألفاظ التي تحمل معاني الذمّ.

إذ حفلت المعجمات العربية بمجموعة كبيرة من الألفاظ والتراكيب التي وردت عن العرب في بعض مواطن الذمّ، التي هي في الأصل غير موضوعة له، وإنما قيلت في مواقف تستدعي الذمّ، ثم أصبحت تُقال فيما بعد جوازاً في موقف الذمّ. من ذلك قولهم: (فراش النار)[٦]، و(شُوهَةً لَهُ وبُوهَةً)[٧]، و(أهيَس ألْيس)[٨]، و(لا دَرّ دَرُّهُ)[٩]، و(يَا لُكَع)[١٠]، و(أُمّ جَوَار)[١١]، و(كعبها نبيل)[١٢]، و(الهِدّ)[١٣]، وغيرها كثير.

المطلب الثاني: الذمّ عند البلاغيين:

البلاغة بأبسط تعريفاتها هي «مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، فلا بدّ فيها من التفكير في المعاني الصادقة القيّمة القوية المبتكرة منسّقة حسنة الترتيب، مع توخّي الدقّة في انتقاء الكلمات والأساليب على حسب مواطن الكلام ومواقعه وموضوعاته وحال من يكتب لهم أو يلقى إليهم»[١٤]، ولمّا كان الذمّ من الأساليب التي يقصدها المتكلّمون في الخطاب أوجب البلاغيون أنْ تراعى أحوال التأليف بين الألفاظ المفردة داخل الجمل، وبين الجمل المركبة داخل النصّ، لتتلاءم أجزاء الكلام

بعضها ببعض، فيقوى الارتباط بينها، ويصفو نظام التأليف، ويكون على أحسن تنظيم، ليؤدي الغرض المقصود من الكلام في نفس المخاطَب على أتمّ وجه، ففي الذمّ قال الأخطل[١٥]:

قَوْمٌ إذَا اسْتَنبَحَ الأضيَافُ كَلبَهُمُ قَالُوا لأمِّهم: بُولِي عَلَى النّارِ

فالبيت اشتمل في تأليفه على نهاية الذمّ، فلا تكاد لفظة من ألفاظه إلّا ولها حظ في الذمّ والنقص لهؤلاء المخاطبين[١٦].

وأوجب أهل البلاغة أيضاً الاقتصاد في المعنى بأنْ يكون متوسطاً فيما أتى به من أجله، وذلك أنْ يكون المعنى المندرج تحت النصّ على حسب ما يقتضيه المعبَّر عنه، مساوياً له من غير زيادة فيكون إفراطاً، ولا نقصان فيكون تفريطاً، كقوله تعالى في ذمّ المنافقين: ﴿فَلَا تُطِعِ الْمُكَذِّبِينَ*وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ*وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ*هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ*مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ*عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ٨-١٣]، قال العلويّ: «فهذه أوصاف دالّة على الذمّ، صادقة عما هم عليه من هذه السمات جارية على جهة الاعتدال والتوسط من غير إفراط ولا تفريط»[١٧].

وتناول البلاغيون الذمّ في أبوابٍ كثيرة في مباحثهم البلاغيَّة، إذ جعل الجرجاني (ت٤٧١هـ) (التمثيل) يدلّ على الذمّ في إحدى صوره، قال: «واعلم أنّ مما اتفق العقلاء عليه أنّ (التمثيل) إذا جاء في أعقاب المعاني، أو برزت هي باختصار في معرضه، ونقلت عن صورها الأصليّة ... وإنْ كان ذمّاً، كان مسّه أوجع، وميسمه ألذع، ووقعه أشده، وحدّه أحدّ»[١٨] متمثلاً في قوله تعالى في الذي أوتي الآيات فانسلخ منها: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾ [الأعراف:١٧٦] أي: يخرج لسانه من العطش أو التعب.

وحصر ابنُ الأثير (ت٦٣٧هـ) الغاية من التَّشبيه بأحد ثلاثة معانٍ، وكان الذمّ أحدها، قال: «إنّ التشبيه لا يعمد إليه إلا لضرب من المبالغة، فإمّا أنْ يكون مدحاً، أو ذمّاً، أو بياناً وإيضاحاً، ولا يخرج عن هذه المعاني الثلاثة»[١٩]، والذي يحدّد الذمّ في التَّشبيه قصد المُتكلِّم وسياق المعنى. والذي يُميّز المدح من الذمّ في بلاغة التشبيه أنّ أصل المدح تشبيه الأدنى بالأعلى، وفي الذمّ تشبيه الأعلى بالأدنى؛ لأنّ الذمّ مقام الأدنى، والمدح طارئ عليه، فيقال في الذمّ: ياقوت كالزجاج، ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾[ص:٢٨] أي: في سوء الحال[٢٠].

وذكر العلويّ (ت٧٤٥هـ) أنّ في «الاستعارة ما يكون معدوداً في التهكّم، وحاصل الاستعارة التهكميّة أنْ تستعمل الألفاظ الدالّة على المدح في نقائضها من الذمّ والإهانة تهكّماً بالمخاطَب، وإنزالاً لقدره، وحطّاً منه، وهذا كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧] مكان نقيضهما من السفيه الغويّ»[٢١].

وتتجلّى مظاهر الذمّ في موضوع الكناية التي يُعبَّر بها عن المعاني بأسلوب يكسب الكلام حُسْناً، لأَنه يُوصل لنا المعنى دون التَّصريح به، ذكر بدر الدِّين بن مالك (ت٦٨٦هـ) أنَّ الكناية ترك التصريح بالشيء إلى مساويه في اللزوم لينتقل منه إلى الملزوم، وإنّما سُمّيت كناية؛ لإخفائها وجه التصريح، وأنَّ عدم التَّصريح يأتي لأغراض منها القصد إلى الذمّ[٢٢]، ووافقه العلويّ بقوله: «هي اللفظ الدالّ على معنيين مختلفين حقيقة ومجاز من غير واسطة لا على جهة التصريح»[٢٣]، وتكون الكناية في الذمّ كقولهم: إنّك لعريض الوساد، وهو كناية عن بله الإنسان، وقلة فطانته، ونقصان كياسته[٢٤]. فالكناية على هذا الأساس تقوم على قصد المُتكلِّم، وعدم التَّصريح بالمعنى المُراد والاكتفاء بالإيماء إليه.

وممَّا يدخل في الذمّ عند البلاغيين في فنون البديع (التهكّم)، ويقال له أيضاً السخرية والاستهزاء، وهو إظهار عدم المبالاة وإخراج الكلام على ضدّ مقتضى الحال استهزاء بالمخاطَب ولو كان عظيماً، وله أوجه عدّة، منها أنْ تورد صفات المدح والمقصود بها الذمّ، ومثاله قوله جلّ وعلا: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[الدخان:٤٩]، فالمقصود هو الاستخفاف والإهانة، لأنّه ورد في حق من كان يدخل النار، والقصد منه الذليل المُهان، ولكنه أخرجه هذا المخرج للتهكّم[٢٥].

وفي المحسنات البديعيَّة التي تؤدي دلالة الذمّ مفهوم التَّسجيل، وهو «تطويل الكلام والمبالغة فيما سيق من أجله من مدح أو ذمّ، وهو نوع من الإطناب»[٢٦]، وفرَّق العلويّ بين الإطناب والتَّسجيل، فقال: «الإطناب عامّ في كل مقصود من الكلام، والتسجيل خاصّ في المبالغة في المدح أو الذمّ»[٢٧]، ومثال الذمّ في ذلك قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُباباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبابُ شَيْئاً لا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج:٧٣]، فالآية أكثرت من الإبانة عن نقص عقولهم وذمّ عبادة الأصنام والأوثان وتهجين مَنْ عبد غير الله تعالى، فقد سجّل تعالى عليهم غاية التسجيل، ونعى إليهم أفعالهم، ووبّخهم وسفّه أحلامهم، وضعّف عقولهم على جهة التسجيل والتنويه بما عملوا[٢٨].

وأخذ الذمّ مساحةً لا بأسَ بها عند أهل البديع بوجود المحسنات المعنويَّة بما يُعرف بـــ(تأكيد الذمّ بما يشبه المدح)، وسمَّاه البلاغيون القُدامى بـ(الاستثناء)[٢٩] أو (التوجيه)[٣٠]، وهم يريدون به نفي صفة الذمّ ثُم تُستثنى منه تلك الصِّفة[٣١]، ويندرج هذا تحت «بناء حكم معنوي مُوْهِم بخلاف المقصود ثم الاستثناء منه بما يثبت غرض المتكلم»[٣٢]. وقسَّمه البلاغيون على قسمين: أحدهما: أنْ يُستثنَى من صفة

مدح منفية عن الشيء صفة ذمّ بتقدير دخولها فيه، كقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَا هُنَا حَمِيمٌ *وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ﴾ [الحاقة:٣٥-٣٦]، فما قبل (إلّا) نفي لوجود الصديق الحميم والطعام الطيب، وما بعدها إثبات لوجود الطعام الخبيث (غِسْلِينٍ)، وكلاهما ذمّ، فتأكد الذمّ الأول. ولهذا فإنّه يجري فيه بمثابة الدعوى التي أقيم عليها الدليل والبينة، وأنّه ذمّ على ذمّ، وأنّ به خداعاً لفظياً ينبّه السامع، وينشط ذهنه لاستقبال ما يذمّ به، وثانيهما: أنْ يثبت المتكلم للشيء صفةَ ذمّ ويعقب كلامه بأداة استثناء أو استدراك تليها صفة ذمّ أخرى. ومنه قول الشاعر:

يا رسولًا أعداؤه أراذلُ النا سِ جميعًا لكنّهم في الجَحيمِ

فالشاعر أثبت لهم صفةَ الذمّ، إذ وصفهم بكونهم أراذل الناس ثم استدرك على تلك الصفة صفة ذمّ ثانية هي أنّهم في الجحيم؛ لتأكيد ذمّهم[٣٣].

وذكر البلاغيون أنّ من المحسنات المعنوية التي تؤدي الذمّ بصورة غير صريحة (تجاهل العارف)، و«هو إخراج ما يعرف صحّته مخرج ما يشكّ فيه؛ ليزيد بذلك تأكيداً»[٣٤]. أو هو كما سمّاه السكّاكي (ت٦٢٦هـ) «سوق المعلوم مساق غيره»[٣٥]، ويتجلّى تجاهل العارف في كثير من مواقف القول، ويأخذ مظاهر عدّة، يعمل فيها المتكلّم في الظاهر موقفًا يخالف الموقف الحقيقي، للإيهام بأنّه يريد بسؤاله الاستفسار، ولكنّه تظاهر بالشكّ والجهل أو بالاستفهام عن حقيقة يجهلها، وواقع الحال أنّ المتكلّم يعرف الحقيقة، ولكنه تجاهلها ليقرّر واقعًا ما كان ينبغي له أنْ يكون قائمًا. من ذلك قول زهير بن أبي سلمى[٣٦]:

وَمَا أَدْرِي وسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ؟!

فالشاعر بالغ في الذمّ والسخرية، فجرّد (آل حصن) من كلّ صفات الرجال،

وجعلهم نساء خائفات متقاعسات عن التصدّي للعدوان والثأر للكرامة(٣٧).

وللمغايرة حظّ عند أهل البلاغة في تأدية الذمّ، وتعني أنْ يذمّ المتكلّم الشيءَ بعد مدحِه، أو عكسُهُ في موقف خطابيّ واحد، من ذلك ما نقله الحريري عن أحدهم في مدحِ الدينار بعد ما طُلِب منه مدحه(٣٨):

أكرمْ بِهِ أصفرَ راقتْ صفرَتُهُ جــوّابَ آفاقٍ ترامَتْ سَفرَتُهْ

ثم ذمّه في الوقت نفسه بقصيدة أخرى مطلعها قوله(٣٩):

تبّاً لهُ مـــن خـــادِعٍ مُماذِقِ أصْفَر ذي وجْهَيْنِ كالمُنافِقِ

المطلب الثالث: الذمّ عند النحويين

تركيب الذمّ تركيب تأثري قائم على الإفصاح عن انفعال نفسيّ تجاه موضوع يستحق أنْ يُذمّ. فهو معقود أساسًا بالوظيفة الانفعالية التي يظهرها المتكلم عن شعوره بعدم الرضا والاشمئزاز على سبيل المبالغة(٤٠).

والعموم في الذمّ ليس مقصورًا على شيء معين، ولا صفة خاصّة، ولا يتضمّن معنى التعجّب، بل يتجه إلى كل صفات المذموم، فالذمّ عام يشمل العيوب كلّها مبالغة، ولا يقتصر على بعضٍ كالكذب أو الجهل أو السَّفه وغيرها.

وقد بنى النحويون العرب قواعدهم النحوية عن طريق استقراء الواقع اللغويّ المستعمل في البيئة اللغويّة العربيّة، ومما نظروا إليه في الواقع اللغويّ التراكيب المستعملة في الأساليب اللغويّة، ومنها أسلوب الذمّ، فأعملوا نظرهم في المفردات التي دخلت في هذه التراكيب وقدّموا ملاحظاتٍ جديرةً وإشاراتٍ سديدةً عن الذمّ الصّريح القياسيّ في هذه التراكيب، فبنوا كثيراً من المفاهيم النَّحويَّة في الذمّ على أساس

القاعدة النَّحويَّة، إذ عنون أغلب النحويين لأسلوب الذمّ بباب (بئس) وما يجري مجراها، لأنّه قد شاع عند الدارسين أنَّ أسلوب الذمّ في العربيَّة يقتصر على الطريقة القياسيَّة، فدرسه العلماء أسلوباً نحويًّا خاضعاً للصنعة النَّحوية، وقيَّدوا الذمّ بـ(بِئْسَ) وجعلوه أصلًا لإنشاء هذا الأسلوب وذكروا أنَّ الذم الصريح القياسي يكون مؤلَّفاً مِن تجاور الأركان الآتية: (فعل الذم+ اسم مرفوع+ مخصوص بالذم)، وبذلك دارت مناقشاتهم حولها وحجّة كل فريق منهم وشواهده من كلام العرب وما يتصل بهذا الأسلوب من أحكام نحويّة تخصّه، وعلى هذا الشكل بنى النَّحويون قواعدهم، وفصَّلوا القول فيها وفي اختلافاتها ومعناها وأصلها وما يطرأ عليها من زيادة أو حذف، ووضعوا لها شروطاً خاصَّة، ناظرين إليها من الجانب الشّكليّ.

الذمُّ هو شعور المُتكلِّم بالسخط والاستهزاء والسخرية على سبيل المبالغة، قال سيبويه: «نعم وبئسَ، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكونُ منهما فعلٌ لغير هذا المعنى»(٤١)، وقال ابن جني: «اعْلَم أَن نِعْمَ وَبئسَ فعلان ماضيان غير متصرفين ومعناهما المُبَالغَة فِي المْدْح أو الذم»(٤٢).

وأشار الرضي إلى أنّ الفعل (بِئسَ) للذمّ، وقولنا: بِئس الرجل زيدٌ، فإِنَّما ننشئ الذمّ ونحدّثه بهذا اللَّفظ، وليس الذمّ موجودًا في الخارِج في أحد الأَزمنة مقصُودًا مطابقة هذا الكلام إِيَّاه حتَّى يكون خبرًا بل المقصود بهذا الكلام ذمّه على رداءته الحاصلة خارجًا(٤٣).

ومعنى (بِئسَ) المبالغة في الذّمّ؛ وإنّما لم يتصرّف لما تضّمنه من مبالغة الذّمّ الزّائد على الإخبار، والشّيء متى خرج بالمبالغة عن نظائره، جعلوا له تأثيرًا في اللّفظ؛ ولأنّ المقصود من التصرّف وقوع ذلك المعنى في زمن مختصّ، وهذا مقصورٌ على الماضي،

وصالح للحال في المعنى؛ فلا يختصّ بزمن معيّن[٤٤]. ولذلك كانت هذه الأفعال كلها أفعالاً جامدة لا مضارع لها ولا أمر؛ لأنّ أسلوب الذمّ فيها لا يخلو من التعجّب، فصاغوا له فعلًا منقولًا عن بابه؛ لأَداء هذا المعنى الجديد، على صيغ خاصة لا تتغير[٤٥].

والأصل في الذمّ العام هو الفعل (بئس)، وأجاز العلماء تحويل كل فعل من الأفعال الثلاثية مستوفية لشروط التعجب إلى (فعُل) بضم العين بقصد الذمّ سواء كان مضموم العين أصالة أم تحويلًا، فيستعمل استعمال (بئس) فيقال: (خبُث الرجلُ زيدٌ)، فيكون جامدًا بعد أنْ كان متصرفًا ولازمًا إنْ كان قبل تحويله متعديًا، ومن ذلك الفعل (ساء) المستعمل في الذمّ[٤٦]، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ﴾ [الصافات:١٧٧].

المبحث الثاني

الذمّ غير الصريح في التراكيب اللغويّة

في العربيّة ألفاظٌ وأساليبُ متنوعة تدلّ على الذمّ. بعضها يؤدي دلالة الذّمّ أداءً صريحًا ومباشرًا؛ لأنه وُضع لها من أول الأمر نَصًّا، منها أسلوب الذمّ القياسيّ الذي ذكره النحويون في مصنفاتهم، ومنها الأفعال: (أذم، وأهجو، وأستقْبحُ ...) وأشباهها، وما يشاركها في الاشتقاق، ومنها الصفات: (البخيل، الحقود، الخائن ...) وغيرها من ألفاظ الذمّ الصريحة. وبعضها الآخر لا يؤديها أداءً صريحًا إلا بقرينة، فالأساليب اللغوية قد تضم أحيانًا إلى معناها الخاصّ دلالتها على الذمّ.

ويتجلّى الذمّ غير الصريح في المظاهر الآتية:

قطع التابع عن متبوعه:

المطابقة في الإعراب هي الأصل في التوابع، وإنّما سُمّيت توابع لمطابقتها في الإعراب ليس إلّا. فالتابع ومتبوعه كالاسم الواحد(٤٧)، وقد يرد التابع مخالفًا لمتبوعه في الإعراب وهو تابعٌ من حيث المعنى، إذ يؤدي معنى جملتين في جملة واحدة، وهو ما يُعرف بقطع التابع عن متبوعه.

كان لسيبويه السبق في تبيين هذه المسألة وكشف غوامضها وتحليل شواهدها بالاعتماد على عنصري الخطاب (المتكلّم والمخاطب) والعلاقة التي تربطهما، مشيراً إلى العادات الاجتماعية التي تُستعمل فيها هذه التراكيب اللغوية، فحمل باب ما يجري على الشتم مجرى التعظيم، فإنْ شاء المتكلّم جعله صفة فجرى على الأول، وإنْ شاء قطعه، ورفعه على الخبر، وحذف المبتدأ أو نصبه وحذف الفعل(٤٨). فهو يجعل قصد

المتكلّم فيما يُريد إيصاله إلى مخاطبه أساساً في تحديد معنى الشتم والتقبيح، إذ لا يُريد المتكلّم إخبار المخاطَب بأمر قد جهله، فالموصوف عند كليهما معروف بتلك الصفة، وذكر السّيرافيّ أنّ باب الشتم والتقبيح وباب التعظيم والمدح يجريان مجرى واحداً، والإعراب فيهما على طريق واحدٍ، وأجاد بتوضيح كلام سيبويه بقوله: «والذي يُصيّره مدحاً وثناءً أو شتماً وتقبيحاً، قصد المتكلم به إلى ذلك، وربما قصد الإنسان بقوله: فلانٌ فاضلٌ شجاعٌ إلى الهزء به، ويتبين ذلك في لفظه من محاوره، وهذا معروف في عادات كلام الناس»(٤٩). ونُسبَ إلى الفرّاء رأي مختلف عن رأي سيبويه، إذ نُقل عنه قوله: «أصل المدح والذمّ من كلام السامع، وذلك أنّ الرجلَ إذا أخبر غيره، فقال له: قام زيدٌ، أثنى السامعُ عليه، فقال: ذكرتَ واللهِ الظريفَ، ذكرتَ العاقلَ، وهو واللهِ الظريفُ، هو العاقلُ، فأراد المتكلم أنْ يمدحه بمثل ما مدحه به السامع، فجرى الإعراب على ذلك»(٥٠)، وأنكر تأويل سيبويه لوجهين، الأول: أنّ (أعني) إنّما يقع تفسيراً للاسم المجهول، والمدح والذمّ يأتيان بعد المعروف. والثاني: أنّه لو صحّ قوله واطرد إضمار (أعني) لصحّ أنْ يقال: قامَ زيدٌ أخاك، على معنى: أعني أخاك، وهذا مما لم تقله العرب أصلاً(٥١).

فالعلاقة بين المتكلّم والمتلقّي تُعدّ أساساً لتحديد المعنى؛ لأنّ نيّة المتكلّم في الخبر المفيد يجعله يسوق عبارته وهو يقصد معاني أخرى يُعيّنها السياق والقرائن الحالية(٥٢).

ومن أمثلته في النعت –وهو الأكثر– ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[المسد:٤]، فـ(حمّالة) منصوبة على القطع شتماً لها بتقدير فعل لا يُستعمل إظهاره. وهذا ما أشار إليه الفرّاء فذكر أنّ العرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بذمّه، فيرفعونه على الخبرية، أو وينصبونه على المفعولية، فكأنهم ينوون

إخراج المنصوب بذمٍّ جديدٍ غير تابع لأول الكلام[٥٣]، فيكون غرض القطع إنشاء جُمل جديدة في الذمّ، وهذا أقوى للاستئناف وآكد للذمّ، وقد نُسبَ لأبي علي الفارسي قوله: «وإذا ذُكِرت الصفات الكثيرة في معرض المدح أو الذم، فالأحسن أنْ تُخالَف بإعرابها ولا تُجعل كلّها جارية على موصوفها؛ لأنّ هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل؛ لأنّ الكلام عند اختلاف الإعراب يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان»[٥٤]، وهذا التعليل مُتقّبل من الفارسي؛ لأنّ الأَسْماع قد تملّ الرتابة وتنشط بالمخالفة، فضلاً عمّا تأتي به المخالفة من ألوان بلاغية كما هو في ظاهرة قطع النعت. فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع ويُثير انتباهه، فإذا جاء النعت مُخالفاً المنعوت نبّه الذهن وحرّكه إلى شيء غير معتاد، فهو كاللافتة، يثير انتباه المُخاطَب ويدعوه إلى التعرّف على سبب وضعه[٥٥].

والأمر نفسه في قطع المعطوف عن المعطوف عليه، ولكنه أقل من القطع في النعت، ومنه قول ابن خياط العُكلي:

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مُرشدهم إلا نُمَيراً أطاعتْ أمرَ غاوِيهاَ

الظّاعنينَ ولمّا يُظعنوا أَحَداً والقائلونَ لمنْ دارٌ نُخلّيها

قال سيبويه في توجيه قطع العطف في البيت الشعريّ: «ومن العرب من يقول: الظاعنون والقائلين، فنصبُه كنصب (الطيبين) إلا أنّ هذا شتمٌ لهم وذمٌّ»[٥٦].

فالنحويون تعاملوا مع التابع المقطوع بكونه جملة تامّة المعنى ومستقلّة عمّا قبلها، فالتابع في مثل هذا معنوي لا لفظي، أمَّا من ناحية الإعراب فله حكم آخر، فالكلام مبنيٌّ على الإطالة والإسهاب وهو ما يلائم الذمّ[٥٧]. وما يقوي هذا الأمر أنّ

الذمّ في التابع (النعت والعطف) يحتاج إلى التنغيم في بعض حالاته، إذا لم يُفْضِ سياقُ الحال إلى معرفة الأسلوب، بخلاف التابع المقطوع فحتى لو دلتِ النغمة دلالة واضحة على الذمّ، يبقى الاعتماد على التغيير في الحركة الإعرابية كفيلٌ في معرفة هذا الأسلوب. ومن ثَمَّ يدلّ القطع على مزيد من المبالغة في الذمّ غير الصريح.

الحذف:

الحذف هو إسقاط شيء من الكلام، ويكون بحذف جزء من التركيب، بحيث لا يخلُّ بالفهم عند وجود ما يدلّ على المحذوف من قرينة لفظية أو معنوية، والمحذوف إذا دلّت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به، والمعروف أنّ العربيّة تميل إلى الإيجاز واختصار الكلام من دون المساس بالمعاني المطلوبة، والحذف أبرز وسائل الإيجاز والاختصار، فهو فضلاً عن هذه الوظيفة يؤدي معاني أخرى في الكلام منها الذمّ، فقد يُحذف جزء من النص لقصد احتقار مدلوله وذمّه وإهانته وإهماله، فيتنزه عن ذكره اللسان لصونه وتطهيره من المرور عليه(٥٨).

من ذلك حذف المبتدأ أو الفعل لغرض الذمّ، كما في قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[البقرة:١٨]، وتقدير المبتدأ: هم أو المنافقون، فالاستئناف على أحد وجهي الرفع، لما فيه من الذمّ. وقد تفعل العرب ذلك في الذمّ، فترفع وتنصب، وإنْ كان خبرًا عن معرفة، وفي قراءة النصب فعلى الذمّ أيضًا بحذف الفعل بتقدير (تركَهم صمّـًا بُكمًا عُميًا)(٥٩).

ومنه أيضًا قوله جلّ وعلا في حذف الخبر لأجل الذمّ: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾[الزمر:٢٢]، فخبر (مَنْ) محذوف، وتقديره: كمَنْ لم يشرح صدره ولا نور له من ربّه؟ والغرض من حذف الخبر هو ذمّه واحتقاره وعدم

الاكتراث به[٦٠].

ومن ذلك أيضاً حذف الجملة لغرض الذمّ، كقوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾[آل عمران:١١٣]، فالآية فيها حذف، والتقدير: وأمّة ليس كذلك أو كافرة، وقد ترك القرآن ذكرها اكتفاءً بذكر الأولى ذمًّا لها وإشعارًا بإهمالها وتركها وازدرائها والضنّ بذكرها في مقابل الحقّ جلّ جلاله[٦١].

وفي حذف الصفة دلالة على الذمّ، قال ابن جني: «وكذلك إنْ ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مبخلًا أو نحو ذلك، فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة»[٦٢]، فبذلك يدلّ الصوت المنطوق في الموقف الكلاميّ على الذمّ بحذف الصفة، وهو ما يقع في الحوار العادي بين الناس حيث يحذفون الصفة اكتفاءً بطريقة نطق الموصوف بنبر وتنغيم وتلوين معين مع دلالة الموقف الكلاميّ على الذمّ بغير صورته المعتادة.

زيادة حرف الجر (الباء):

على الرغم من كثرة تصرّف حرف الجر (الباء) واتساع العرب في معانيه حتى وصلت إلى أربعة عشر معنى[٦٣] ليدلّ على قدرته على الوفاء بأغراض المُتكلِّم والمعاني التي يريد تأديتها يختلف العلماء في دخوله على الفاعل بين مَن قال بأصالته ومَن قال بزيادته. فبعضهم يرى أنه ليس زائدًا وأنّه متعلّقٌ بالفاعل المحذوف لدلالة الفعل عليه[٦٤]، ومنهم مَن يرى أنّه ليس زائدًا، بل يؤدي وظيفة التوكيد في الكلام، أو لتأكيد اتصال الفعل بالفاعل[٦٥]. وهذه التوجيهات التي ذكرت راعت الجانب

الشكلي للتراكيب اللغوية، أمّا التوجيه الذي ذكره الفرّاء فهو أقرب لروح العربية التي تعتمد الأساليب الملائمة للنظم في إيصال المعنى المطلوب إلى الملتقي، فالباء التي تدخل على الفاعل وإنْ كانت زائدة من جهة الإعراب جاءت من حيث المعنى لبيان المدح والذمّ. يقول: «وإنّما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه ألا ترى أنك تقول: كفاك به ونهاك به وأكرم به رجلاً، وبئس به رجلاً، ونعم به رجلاً، وطاب بطعامك طعاماً، وجاد بثوبك ثوباً. ولو لم يكن مدحاً أو ذماً لم يجز دخولها ألا ترى أنّ الّذي يقول: قام أخوك أو قعد أخوك لا يجوز له أنْ يقول: قام بأخيك ولا قعد بأخيك إلا أنْ يُريد قام به غيره وقعد به»(٦٦).

وتابع الطبريُّ الفرّاءَ في تعليله دخول الباء على المرفوع بعد الفعل «وكذلك تفعل العرب في كلّ كلام كان بمعنى المدح أو الذمّ، تُدخلُ في الاسمِ الباءَ، والاسمُ المدخلةُ عليه الباءُ في موضعِ رفعٍ، لتدلَّ بدخولِها على المدحِ أو الذمِّ [...] ولو أُسقطتِ الباءُ مما دخلت فيه من هذه الأسماء رُفِعتْ؛ لأنّها في محلِّ رفعٍ [...] فأمّا إذا لم يكن في الكلام مدحٌ أو ذمٌّ فلا يُدخِلون في الاسمِ الباءَ، لا يجوز أنْ يُقال: قام بأخيك، وأنت تُريد: قام أخوك، إلا أنْ تريد: قامَ رجلٌ آخرُ به، وذلك معنى غيرُ المعنى الأوّل»(٦٧). وأكّد ذلك العوتبي (٥١١هـ) بقوله: «والعربُ تُدْخِلُ الباء في المدح والذمّ، فيقولون في المدح: كفاك به رجلاً ونهاك به وناهيك به، وفي الذَّمِّ بئس به رجلاً، فإذا طرحوا الباء رفعوا»(٦٨)، وعليه فالأسلوب عند الفرّاء ومَنْ تبعه إنشائي غير طلبي مبنيٌّ على المدحِ والذمِّ غير المصرّح بهما، وحرفُ الباءِ لازمٌ له.

النفي:

النفي «أسلوب نقض وإنكار يُستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب،

فينبغي إرسال النفي مطابقًا لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأ مما اقتضاه أنْ يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي، وبإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال»[٦٩]، فالإثبات هو الأصل في العربية والنفي «من العوارض التي تعرُض لبناء الجملة فتفيد عدم ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه في الجملة الفعلية والاسمية على السواء»[٧٠].

فالأساس الذي يدعو المتكلم لاستعمال النفي هو نقض المقولات اللغوية والأحداث وإنكارها بصيغ وأدوات معروفة في العربية يخضع لاستخدامها إلى أغراض المتكلمين ومتطلبات المقام.

يُؤدّى النفي بأشكال متنوعة، وبحسب ما تقتضيه المواقف الكلامية والسياقات المختلفة، ويمكن أنْ يحمل النفي دلالة الذمّ بغير صورته القياسية، من ذلك النفي بـ(ما) النافية، إذ نقل سيبويه قولهم «ما كان مثلُك أحدًا»[٧١]، برفع (مثلُك) ونصب (أحدًا) والمعنى أنّهم أثبتوا له مماثلًا في الوجود بقصد الإخبار عنه، ثم نُفيَ عن ذلك المماثل الأحدية. وهذا المعنى مُحالٌ؛ لأنه لا يُماثل الإنسانُ إلّا إنسانًا. وأجاز الزجاج هذا المعنى إذا أُريد به المدح أو الذمّ، فـ(أحدًا) هنا واقع موقع (إنسان)، فإذا قيل على جهة الاتساع: ما كان مثلُك إنسانًا، فإنّه يكون على المدح وعلى الذمّ، فالمدح (ما كان مثلُك إنسانًا) يكون معناه: إنّما أمثالك الملائكة، كما في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف:٣١]، وأمّا الذمّ فمعنى (ما كان مثلُك إنسانًا) إنّما أمثالك الشياطين، على حسب القصد فهو ذمّ[٧٢].

فدلالة المدح والذمّ إنما تأتت من وضع (أحدًا) بدل (إنسانًا)، والفيصل بين الدلالتين هو قصدية المتكلّم مراعيًا في ذلك السياق المقامي الذي يرد فيه مثل هذا

التركيب. وأمّا إنْ أوقع المتكلم (أحدًا) موقع (عالم) مثلًا، فيخلُص معنى النفي للذمّ دون توهم المدح، فإذا قيل: ما أمثالك العلماء إنّما أمثالُك البهائم، فلا يصح أنْ يُقال إلا على جهة الذمّ، وعلى هذا أخذ سيبويه قولهم: ما كان مثلُك أحدًا، أخذه على الذمّ، فدلّ أنّ (أحدًا) عنده واقع موقع (عالم).

الحال المعرفة (جُحيش وحدِه):

الأصل في الحال أنْ تكون نكرة؛ لأنّ وظيفة الحال في الأسلوب تقييد الحدث عند إسناده إلى صاحبه، ويقع التقييد بالنكرة، ولا معنى لتعريفه، ذكر الرضي ذلك بقوله: «إنما شرطها أنْ تكون نكرة؛ لأنّ النكرة أصل، والمقصود بالحال: تقييد الحدث المذكور، على ما ذكرنا فقط، ولا معنى للتعريف هناك، فلو عُرِّفت، وقع التعريف ضائعًا»(٧٣).

ومن الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنى (وحد) ولا يضاف إلا إلى ضمير، ولا يكون إلا منصوبًا على الحال وهو في الأصل مصدر؛ فلذلك لم يؤنث ولم يثن ولم يجمع، وعند سيبويه أنّه أقيم مقام (واحده) منصوبًا على الحالية(٧٤)، قال ابن خالويه: «وسائر كلام العرب مفتوحٌ ... جاءني القوم وحدَهُم، كأنه بمعنى منفردين»(٧٥)، وقد يُضاف إلى غيره إذا أُريد به المدح أو الذمّ(٧٦).

فمما ورد به الحال معرفة استعمال لفظ (وحده) في قول العرب: فلانٌ جُحيشُ وحدِه، فجاء الحال هنا مجروراً بالإضافة، ومعناه نادر في الوجود، فهنا دلَّت هذه العبارة على المبالغة في ذمّ الرجل المتفرد برأيه، لأنّ المقصود قلّة نظيره في الشرّ، وصرّح بذلك بعض علماء العربيّة، إذ بيّن ابن يعيش السبب في مجيء (وحدِه) مجرورة بقوله: «واعلم أنّ وحدَه لم يُستعمل إلاّ منصوبًا، إلاّ ما ورد شاذًّا، قالوا: ... جُحَيشُ وحدِه،

وهو وَلَدُ الحمار فهو ذَمٌّ، يقال للرجل المُعْجَبِ برَأْيه، لا يُخالِط أحدًا في رأي، ولا يدخل في مَعُونةِ أحد. ومعناه أنّه ينفرِد بخِدْمةِ نفسه»[٧٧]، وعَّبر ابن مالك عن إضافة (جُحيش) إلى (وحدِه) في الذمّ بقلة النظير فيه، فيقال: «هذا جُحيش وحده ... إذا قُصد قلة نظيره في الشرّ»[٧٨]، ويتفق أصحاب المعجمات مع النحويين بأنّ هذا التركيب يُراد به الذمّ، قال ابن فارس: «والعربُ تقولُ: هو جُحَيْشُ وَحْدِهِ في الذَّمِّ... فَهَذَا أَصْلٌ»[٧٩].

فالحال في (وحده) دلّت على معنى الإفراد، والإفراد هو تفرد شخص بخصالٍ لا توجد عند غيره، فإنْ لم تكن هذه الخصال مرغوبة فهو يعطينا دلالة الذمّ، والأمر نفسه في حالة الجرّ، ذكر الجوهري أنَّ (وحده) بمعنى (منفردًا)، وهي لا تأتي إلا منصوبة على الظرف عند أهل الكوفة، وعلى الحال عند أهل البصرة، ولكن تأتي مجرورة في التركيب مثل (جُحيشُ وحدِه) وهو ذمٌّ[٨٠]، وذكر الزبيدي أنّ (جُحَيْش وَحْدِه) موضوع موضع الذَّمِّ، وهو الذي لا يُشاوِر أَحَداً ولا يُخالطه، وَفِيه مع ذلك مهانَةٌ وضَعْفٌ[٨١]، فلفظة (وحده) وإنْ كانت معرفة فتشير دلالتها إلى الحالية، وبذلك أعطى هذا التركيب دلالة جديدة، وهو الذمّ بغير صيغته المعتادة.

الخاتمة

وفي الختام نقول إنّ هذا البحث انطلق من فكرة إمكانية وجود الذمّ في غير مواضعه الصَّريحة القياسيّة التي درسها العلماء، فَسَعى إلى التَّفَحُّص واستجلاء مفهومه عند علماء العربيّة، وتبيّن أنّ الأمر لم يقتصر لديهم عند حدود وصف اللغة من الناحية اللفظية، وإنما جاوزوا ذلك إلى تحليل النصوص اللغويّة، ومحاولة الربط بين اللفظ والصورة الذهنية لدى المتكلم والمخاطب ومطابقتها للواقع الخارجي؛ لأنّ الوقوف عند حدود الصناعة اللفظيّة دون الاهتمام بالمعنى التعبيري يُفقد النصوص روحها الدلالية والبلاغية. وعلى الرغم من أنَّ النَّحويين ذكروا أسلوب الذمّ وعدّوه من الأساليب الأساسيَّة في العربيَّة، فأفردوا له بابًا مع أبواب النَّحو القياسية بيْد أنّه لم يفُتْهم ذكر الذمّ غير الصريح في مؤلَّفاتهم فنجد نصّـًا هنا وإشارة هناك. وإنّ عدم اتفاقهم على دلالة الذمّ غير الصّريح في التّراكيب النّحويّة لا يعني إلغاء هذه الفكرة، والدَّليل على ذلك لا يوجد نحويٌّ قد اعترض على توجيه غيره لدلالة الذمّ غير الصَّريح في التَّراكيب اللغويّة. وهو وإنْ كان مبثوثًا في كثير من الأبواب النَّحويَّة، لا يمكن كشفُه إلا عن طريق القرائن اللَّفظية والمعنويَّة وبمعونة السّياق. فنجد الذمّ غير الصريح في قطع التابع عن متبوعه، وفي الحذف، وفي زيادة حرف الجرّ، وفي النفي، وفي تعريف الحال، وغيرها.

* هوامش البحث *

(١) العين: ٨/ ١٧٩.

(٢) مقاييس اللغة: ٢/ ٣٤٥.

(٣) أساس البلاغة: ١/ ٣١٧.

(٤) لسان العرب: ٣/ ٤٣٣.

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٨٢٦.

(٦) ثمار القلوب: ٥٠٥.

(٧) تهذيب اللغة: ٦/ ١٩٠.

(٨) تهذيب اللغة: ١٣/ ٥٢.

(٩) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٢/ ٦٥٥.

(١٠) مقاييس اللغة: ٥/ ٢٦٥.

(١١) المخصص: ٤/ ١٢٤.

(١٢) أساس البلاغة: ٢/ ٢٤٥.

(١٣) لسان العرب: ٣/ ٤٣٣.

(١٤) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: ٧٩.

(١٥) ديوانه: ١٦٦.

(١٦) يُنظر: الكامل في اللغة والأدب: ٤/ ٣٦، وللمزيد في شرح البيت يُنظر: الطراز: ٢/ ١٢١.

(١٧) الطراز: ١/ ١٥٨.

(١٨) أسرار البلاغة: ٨٥-٨٦.

(١٩) المثل السائر: ٢/ ١٠٢.

(٢٠) الجمان في تشبيهات القرآن (مقدّمة المحقّق): ٥٧.

(٢١) الطراز: ١/ ١٢٧-١٢٨.

(٢٢) يُنظر: المصباح في المعاني والبيان والبديع: ١٤٦-١٤٧.

(٢٣) الطراز: ١/ ١٨٩.

(٢٤) يُنظر: الطراز: ١/ ١٢٧-١٢٨.

(٢٥) يُنظر: الطراز: ٣/ ٩١.

(٢٦) الطراز: ٣/ ٩٤، ويُنظر: ٣/ ٢٠٢.

(٢٧) الطراز: ٣/ ٩٤، ويُنظر: المدح والذمّ في القرآن الكريم: ٢٤.

(٢٨) يُنظر: الطراز: ٣/ ٩٤.

(٢٩) يُنظر: الصناعتين: ٤٠٨، وعروس الأفراح: ٢/ ٢٧٠.

(٣٠) يُنظر: الطراز: ٣/ ٧٤.

(٣١) يُنظر: الصناعتين: ٤٠٨، والعُمدة: ٢/ ٤٨-٤٩، ونهاية الإيجاز: ١٤٨.

(٣٢) البلاغة والتطبيق: ٤٤٦.

(٣٣) يُنظر: من قضايا البلاغة والنقد عند عبد القاهر الجرجاني: ١/ ٢٣٣.

(٣٤) الصناعتين: ٣٩٦.

(٣٥) مفتاح العلوم: ٤٢٧.

(٣٦) شعره: ١٣٦.

(٣٧) يُنظر: عروس الأفراح: ٢/ ٢٧٧.

(٣٨) مقامات الحريري: ٣٥.

(٣٩) المصدر نفسه: ٣٧.

(٤٠) يُنظر: اللمع في العربيّة: ١٤٠.

(٤١) الكتاب: ٢/ ١٧٩.

(٤٢) اللمع في العربية: ١٤٠.

(٤٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٣٨.

(٤٤) يُنظر: الإنصاف: ١/ ٩٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٨٣.

(٤٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٥٥.

(٤٦) يُنظر: همع الهوامع: ٣/ ٣٧.

(٤٧) يُنظر: الكتاب: ١/ ٤٢١.

(٤٨) يُنظر: الكتاب: ٢/ ٦٢-٧٠.

(٤٩) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٩٥.

(٥٠) التفسير البسيط: ٣/ ٥٢٧، ومفاتيح الغيب: ٥/ ٢٢٠. ورأي الفرّاء غير موجود في معانيه.

(٥١) يُنظر: مفاتيح الغيب: ٥/ ٢٢٠.

(٥٢) يُنظر: مُراعاة المُخاطَب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (بحث): ٢٦.

(٥٣) يُنظر: معاني القرآن: ١/ ١٠٥.

(٥٤) مفاتيح الغيب: ٥/ ٢٢٠، والبحر المحيط: ٢/ ١٤٠. ورأي الفارسيّ غير موجود في كتبه المطبوعة.

(٥٥) يُنظر: معاني النحو: ٣/ ١٦٧، وسياق الحال في كتاب سيبويه: ١٩٩.

(٥٦) الكتاب: ٢/ ٦٥. و(الطيبين) في النصّ إشارة إلى بيت الخِرنق: النازلين بكل مُعترَكٍ والطَّيِّبون معاقدَ الأَزْرِ

(٥٧) يُنظر: نتائج الفكر: ١٨٦.

(٥٨) يُنظر: جواهر البلاغة: ١٠٤.

(٥٩) يُنظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ١٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ٩٣-٩٤، والبرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٠٧.

(٦٠) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٣٩، وخصائص التراكيب: ٢٧٦.

(٦١) يُنظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٣٠-٢٣١، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٣٠.

(٦٢) الخصائص: ٢/ ٣٧٣، ويُنظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/ ٢٥٧.

(٦٣) يُنظر: الجنى الداني: ٣٦، ومغني اللبيب: ١/ ١٣٧.

(٦٤) يُنظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٦٠.

(٦٥) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢٧٨، ومغني اللبيب: ١/ ١٤٤.

(٦٦) معاني القرآن: ٢/ ١١٩-١٢٠.

(٦٧) جامع البيان: ١٧/ ٤٠٨، ويُنظر: التفسير البسيط: ١٣/ ٢٩١، ومفاتيح الغيب: ٢٠/ ٣١٦.

(٦٨) الإبانة في اللغة العربية: ٢/ ٢٠٩.

(٦٩) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٤٦.

(٧٠) بناء الجملة العربية: ٢٨٠.

(٧١) الكتاب: ١/ ٥٥.

(٧٢) يُنظر: أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٨٤٣.

(٧٣) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٥.

(٧٤) يُنظر: الكتاب: ١/ ٣٧٨.

(٧٥) ليس في كلام العرب: ٢٢٩، ويقصد بلفظة (مفتوح): أي مفتوح الدال من (وحده).

(٧٦) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٢٦٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٥.

(٧٧) شرح المفصّل: ٢/ ١٩.

(٧٨) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٤٠.

(٧٩) مقاييس اللغة: ١/ ٤٢٧، ويُنظر: لسان العرب: ٣/ ٤٥٠.

(٨٠) يُنظر: الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: ٢/ ٥٤٨.

(٨١) يُنظر: تاج العروس: ٩/ ٢٧٢.

* المصادر والمراجع *

١. **الإبانة في اللغة العربية**، سلمة بن مسلم الصحاري أبو المنذر العوتبي (٥١١ه) تح: د. عبد الكريم خليفة وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط١، ١٩٩٩م

٢. **أساس البلاغة**، محمود بن عمر أبو القاسم جار الله الزَّمخشريّ (ت٥٣٨ه)، تح: مُحَمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.

٣. **أسرار البلاغة**، عبد القاهر بن عبد الرحمن أبو بكر الجرجانيّ (ت٤٧١ه)، قراءة وتعليق: محمود مُحَمّد شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ط١، ١٤١٢ه-١٩٩١م.

٤. **الأصول في النّحو**، مُحَمّد بن سهل بن السَّرّاج النّحويّ البغداديّ (ت٣١٦ه)، تح: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٧ه-١٩٩٦م.

٥. **أمالي ابن الحاجب**، عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النّحويّ (ت٦٤٦ه)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّار- الأردن، ودار الجيل- بيروت، ١٤٠٩ه-١٩٨٩م.

٦. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريين والكوفيين**، عبد الرحمن بن مُحَمّد بن أبي

سعيد أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧ه)، وبهامشه الانتصاف من الإنصاف، مُحَمّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ٢٠٠٧م.
٧. **البحر المحيط في التفسير**، مُحَمّد بن يوسف المعروف بأبي حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تح: صدقي مُحَمّد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٠ه.
٨. **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدِّين مُحَمّد بن عبد الله الزّركشيّ (ت٧٩٤هـ)، تح: مُحَمّد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٤ه-١٩٨٤م.
٩. **البلاغة والتطبيق**، الدكتور أحمد مطلوب والدكتور كامل حسن البصير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق، ط٢، ١٤٢٠ه-١٩٩٩م.
١٠. **بناء الجملة العربية**، د. مُحَمّد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.
١١. **تاج العروس من جواهر القاموس**، السيد مُحَمّد مرتضى الحسينيّ الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٩٤م.
١٢. **التفسير البسيط**، علي بن أحمد أبو الحسن الواحديّ (ت٤٦٨هـ)، تح: د. مُحَمّد بن صالح الفوزان وآخرين، جامعة الإمام مُحَمّد بن سعود، الرياض، ١٤٣٠ه.
١٣. **تهذيب اللغة**، مُحَمّد بن أحمد أبو منصور الأزهريّ (ت٣٧٠هـ)، تح: عبد السلام مُحَمّد هارون، الدار المصريّة ومطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٤م.
١٤. **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، عبد الملك بن مُحَمّد أبو منصور الثعالبيّ (ت٤٢٩هـ)، تح: مُحَمّد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.
١٥. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، مُحَمّد بن جرير أبو جعفر الطَّبريّ (ت٣١٠هـ)، تح: أحمد مُحَمّد شاكر، مؤسّسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م.
١٦. **الجمان في تشبيهات القرآن**، ابن ناقيا البغداديّ (ت٤٨٥هـ)، تح: د. مصطفى الصاوي الجويني، مطبعة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٧٨م.
١٧. **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن أم قاسم المراديّ (٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدِّين قباوة والأستاذ مُحَمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣ه-١٩٩٢م.
١٨. **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي

(ت١٣٦٢هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٩م.
١٩. **الخصائص**، عثمان بن جني أبو الفتح (ت٣٩٢هـ)، تح: مُحَمّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٢٧ه- ٢٠٠٦م.
٢٠. **خصائص التراكيب -دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني**، مُحَمّد مُحَمّد أبو موسى، مطبعة أميرة، القاهرة، مصر، ط٤، ١٤١٦ه-١٩٩٦م.
٢١. **ديوان الأخطل**، شرح: مُحَمّد مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤ه-١٩٩٤م.
٢٢. **سياق الحال في كتاب سيبويه –دراسة في النحو والدلالة**، د. أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط١، ١٤٣٢ه-٢٠١١م.
٢٣. **شرح التسهيل**، مُحَمّد بن عبد الله جمال الدين الأندلسيّ ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد و د. مُحَمّد بدوي المختون، هجر، ط ١، ١٩٩٠م.
٢٤. **شرح الرضي على الكافية**، مُحَمّد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.
٢٥. **شرح كتاب سيبويه**، الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م
٢٦. **شرح المفصَّل**، يعيش بن علي أبو البقاء ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدّم له: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م.
٢٧. **شعر زهير بن أبي سلمى**، صنعه الأعلم الشمنتريّ، تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٠ه-١٩٨٠م.
٢٨. **الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة**، إسماعيل بن حمَّاد الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤١٠ه-١٩٩٠م.
٢٩. **الصناعتين**، الحسن بن عبد الله بن سهل أبو هلال العسكريّ (ت٣٩٥هـ)، تح: علي مُحَمّد البجاوي ومُحَمّد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩ه.
٣٠. **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلويّ (ت٧٤٥هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣ه.
٣١. **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، أحمد بن علي بن عبد الكافي أبو حامد، بهاء الدين

السبكي (ت٧٧٣هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣ه-٢٠٠٣م.

٣٢. **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، الحسن بن رشيق أبو علي القيروانيّ (ت٤٦٣هـ)، تح: مُحَمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، ١٩٨١م.

٣٣. **العين**، الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيديّ (ت١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠-١٩٨٢م.

٣٤. **في النحو العربي نقد وتوجيه**، د. مهدي المخزوميّ، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٦ه- ١٩٨٦م.

٣٥. **الكامل في اللغة والأدب**، مُحَمّد بن يزيد أبو العباس المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تح: مُحَمّد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧ه- ١٩٩٧م.

٣٦. **الكتاب**، كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام مُحَمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.

٣٧. **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، مُحَمّد بن علي بن القاضي التهانوي (ت١١٥٨هـ)، تح: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٣٨. **اللباب في علل البناء والإعراب**، عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٣٩. **لسان العرب**، مُحَمّد بن مكرم بن علي ابن منظور الإفريقى (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ه.

٤٠. **اللمع في العربيّة**، عثمان بن جني أبو الفتح، تح: د. سميح أبي مغلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ١٩٨٨م.

٤١. **ليس في كلام العرب**، الحسين بن أحمد أبو عبد الله ابـن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، ط ٢، مكّة المكرّمة، ١٣٩٩ه-١٩٧٩م.

٤٢. **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، نصر الله بن مُحَمّد ضياء الدين ابن الأثير (ت٦٣٧هـ)، تح: مُحَمّد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠ه.

٤٣. **المخصص**، علي بن إسماعيل أبو الحسن بن سيده المرسيّ (ت٤٥٨هـ)، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧ه-١٩٩٦م.

٤٤. **المدح والذمّ في القرآن الكريم**، د. معن توفيق دحام الميالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.
٤٥. **مُراعاة المُخاطَب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (بحث)**، د. كريم حسين ناصح، مجلة المورد، العدد ٣، ٢٠٠٢م.
٤٦. **المصباح في المعاني والبيان والبديع**، بدر الدين ابن مالك (ت٦٨٦هـ)، تح: د. حسني عبد الجليل يوسف، مطبعة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٠٩ه-١٩٩٨م.
٤٧. **معاني القرآن**، سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٤١١ه-١٩٩٠م.
٤٨. **معاني القرآن**، يحيى بن زياد أبو زكريا الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، تح: مُحَمّد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبد الفتَّاح إسماعيل شلبي ، دار السرور، (د . ت).
٤٩. **معاني القرآن وإعرابه**، إبراهيم بن السَّريّ أبو إسحاق الزّجّاج (ت٣١١هـ)، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.
٥٠. **معاني النّحو**، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٣ه-٢٠٠٣م.
٥١. **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**، مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
٥٢. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك ومُحَمّد علي حمد، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
٥٣. **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**، مُحَمّد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازيّ (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط٣، ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م.
٥٤. **مفتاح العلوم**، يوسف بن أبي بكر بن مُحَمّد بن علي أبو يعقوب السكّاكي (ت٦٢٦هـ)، تح: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، ط١، ١٤٠٢ه- ١٩٨٢م.
٥٥. **مقامات الحريريّ**، أبو محمد القاسم بن علي الحريريّ (ت ٥١٦هـ)، مطبعة المعارف، بيروت، ١٨٧٣م.
٥٦. **مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس أبو الحسين القزوينيّ الرازيّ، تح: عبد السلام مُحَمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩ه- ١٩٧٩م.

٥٧. **من قضايا البلاغة والنقد عند عبد القاهر الجرجانيّ**، حسن إسماعيل عبد الرزاق (ت١٤٢٩هـ)، القاهرة،، مصر، ١٤٠٢ه-١٩٨١م.

٥٨. **نتائج الفكر في النّحو**، عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم السُّهيليّ (ت٥٨١هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي مُحَمّد معوَّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢ه- ١٩٩٢م.

٥٩. **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، مُحَمّد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازيّ، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.

٦٠. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر، (د . ت).

❊ ❊ ❊